ضوابط فهم الشّريعة الإسلاميـة بالاستناد إلـــى العلوم الإنسانيـــة

أ.د عائشة البشــير عليّ الأسطى ـ كلية التربية أبوعيسى / جامعة الزاوية
Email:dr.aisha.alosta@gmail.com

Rules for understanding Islamic law based on the humanities

Abstract:

This research aims to analyze the challenges and controls facing the process of understanding Islamic law based on the humanities, and to propose an integrated methodological framework for employing these sciences to achieve a deeper and more comprehensive understanding of Sharia. The research is based on the recognition that Islamic law is not just static texts, but rather the product of an interaction between the divine text and the changing reality, which makes understanding and applying it complex, and that the humanities with their various branches can play a vital role in this understanding. The research addresses in detail the methodological and cognitive challenges that arise when trying to apply the tools and concepts of the humanities to understanding the legal texts, such as: the difficulty of reconciling different approaches, dealing with subjectivity and objectivity, the difference in concepts and terminology, the necessity of cognitive integration and comprehensiveness, and avoiding the projection of Western concepts. The research also identifies a set of basic methodological controls that ensure the proper employment of the humanities in this context, the most important of which are: deep legal grounding, critical awareness of the intellectual background, methodological grounding of borrowed tools, establishing a balance between reason and transmission, and caution against extremist interpretations. In addition, the research demonstrates the benefits and positives that the humanities offer in understanding Sharia, and how Islamic societies can benefit from the interaction between Sharia and the humanities to confront contemporary challenges and build a moderate and balanced understanding of Sharia. The research proposes an integrated practical and methodological framework for employing the humanities in understanding Sharia, based on developing new analytical methodologies,

enhancing critical awareness, developing the ability to deal with extremist interpretations, and applying analytical methodologies that take into account the Islamic reference and preserve its values and objectives. The research concludes that the relationship between Sharia and the humanities is complex and requires careful and detailed study, and that adherence to methodological controls is the way to achieve a deeper and more comprehensive understanding of Islamic Sharia in the modern era.

الملخّـــــــــص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل التحديات والضوابط التي تواجه عملية فهم الشريعة الإسلامية بالاستناد إلى العلوم الإنسانية، واقتراح إطار منهجي متكامل لتوظيف هذه العلوم لتحقيق فهم أعمق وأشمل للشريعة. ينطلق البحث من الإقرار بأن الشريعة الإسلامية ليست مجرد نصوص جامدة، بل هي نتاج تفاعل بين النص الإلهي والواقع المتغير، مما يجعل فهمها وتطبيقها معقدًا، وأن العلوم الإنسانية بفروعها المتنوعة يمكن أن تلعب دورًا حيويًا في هذا الفهم. يتناول البحث بالتفصيل التحديات المنهجية والمعرفية التي تظهر عند محاولة تطبيق أدوات ومفاهيم العلوم الإنسانية على فهم النصوص الشرعية، مثل: صعوبة التوفيق بين المناهج المتباينة، والتعامل مع الذاتية والموضوعية، واختلاف المفاهيم والمصطلحات، وضرورة التكامل المعرفي والشمولية، وتجنب إسقاط المفاهيم الغربية. كما يحدد البحث مجموعة من الضوابط المنهجية الأساسية التي تضمن توظيفًا سليمًا للعلوم الإنسانية في هذا السياق، أهمها: التأصيل الشرعي العميق، والوعي النقدي بالخلفية الفكرية، والتأصيل المنهجي للأدوات المستعارة، وإقامة التوازن بين العقل والنقل، والحذر من التفسيرات المتطرفة. بالإضافة إلى ذلك، يوضح البحث الفوائد والإيجابيات التي تقدمها العلوم الإنسانية في فهم الشريعة، وكيف يمكن للمجتمعات الإسلامية الاستفادة من التفاعل بين الشريعة والعلوم الإنسانية لمواجهة التحديات المعاصرة وبناء فهم وسطي ومعتدل للشريعة. يقترح البحث إطارًا عمليًا ومنهجيًا متكاملًا لتوظيف العلوم الإنسانية في فهم الشريعة، يعتمد على تطوير منهجيات تحليلية جديدة، وتعزيز الوعي النقدي، وتنمية القدرة على التعامل مع التفسيرات المتطرفة، وتطبيق منهجيات تحليلية تراعي المرجعية الإسلامية وتحافظ على قيمها ومقاصدها. يخلص البحث إلى أن العلاقة بين الشريعة والعلوم الإنسانية معقدة وتتطلب دراسة متأنية ومفصلة، وأن الالتزام

بالضوابط المنهجية هو السبيل لتحقيق فهم أعمق وأشمل للشريعة الإسلامية في العصر الحديث.

المقدمـــــــــة :

تُعدّ الشريعة الإسلامية نظامًا متكاملًا من الأحكام والقواعد التي تنظم حياة المسلمين على المستويات الفردية والمجتمعية، وهي حجر الزاوية في فهم الهوية الإسلامية. ليست الشريعة مجرد نصوص جامدة؛ بل هي نتاج تفاعل حيوي بين النص الإلهي (القرآن والسنة) وبين الواقع المتغير، مما يجعل عملية فهمها وتطبيقها أمرًا بالغ التعقيد والأهمية. هنا يبرز دور العلوم الإنسانية، بفروعها كالتاريخ وعلم الاجتماع وعلم النفس واللسانيات، كأدوات حيوية لفهم الشريعة بعمق وشمولية، بعيدًا عن التبسيط والاختزال. ففهم الشريعة من منظور إنساني لا يستبدلها، بل يخضعها للدراسة الموضوعية للكشف عن سياقاتها وأبعادها الإنسانية، التي غالبًا ما تُهمل في التعامل النصي المجرد، مما قد يؤدي إلى سوء فهم وتطبيق خاطئ. إنّ أهمية فهم الشريعة الإسلامية من منظور العلوم الإنسانية تكمن في قدرتها على تقديم رؤية متكاملة وشاملة، تأخذ في الاعتبار التفاعل المعقد بين النص والواقع، وتجنب الوقوع في الفهم الأحادي الذي قد يؤدي إلى التعصب والتطرف (عبّة وآخرون، 2017). من خلال دراسة السياق التاريخي لظهور النص الشرعي، يمكننا فهم الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أحاطت به، وبالتالي تجنب إسقاط قراءات معاصرة على نصوص تاريخية. كما أن فهم الثقافة السائدة في العصر النبوي وعصور الاجتهاد يساعدنا على فهم مقاصد الشريعة وغاياتها .(Hallaq, 2005) إنّ فهم الشريعة الإسلامية من منظور العلوم الإنسانية يساعدنا أيضًا على فهم التنوع والاختلاف في الفتاوى والأحكام الفقهية، وذلك من خلال إدراك الاختلاف في المناهج والأصول التي اتبعها الفقهاء والمجتهدون، والتي تأثرت حتمًا بالظروف التاريخية والثقافية التي عاشوا فيها (الزاهد، 2020). في السياق التاريخي والثقافي، نجد أنّ فهم الشريعة الإسلامية قد مرّ بمراحل عديدة وتأثر بعوامل مختلفة، مما دفع إلى إعادة النظر في كيفية فهم الشريعة وتطبيقها، وبرزت الحاجة إلى استخدام الأدوات التحليلية التي تقدمها العلوم الإنسانية (إبراهيم، 2023). في العالم العربي، تواجه عملية فهم الشريعة تحديات كبيرة، تتجلى في ظهور تيارات متطرفة تدعي احتكار فهم الشريعة وتطبيقها بطريقة متشددة، وتجاهل السياقات التاريخية والاجتماعية. هذه التيارات تستغل الفهم السطحي للنصوص الشرعية لتبرير العنف والتطرف، مما يشوه صورة الإسلام

ويؤدي إلى تفكك المجتمعات (أبورمان، 2017). في المقابل، هناك تيارات أخرى تدعو إلى التخلي عن الشريعة بالكامل، بدعوى أنها لا تتناسب مع العصر الحديث. كلا التيارين يمثلان خطورة على المجتمعات الإسلامية، ويؤكدان الحاجة إلى فهم وسطي ومعتدل للشريعة، يأخذ في الاعتبار القيم الإنسانية والمصالح العليا للمجتمع (إسماعيل، 2023).

مشكلة البحث:

تتجسد مشكلة البحث في عدة جوانب، أولها الفهم المجرد للنص الشرعي، والذي يؤدي غالبًا إلى قراءات سطحية ومحدودة، لا تلتفت إلى المقاصد والغايات الكلية للشريعة، ولا تأخذ في الاعتبار الظروف الزمانية والمكانية التي نزلت فيها النصوص. وقد أشارت دراسات عديدة إلى خطورة هذا الفهم الأحادي، والذي يؤدي إلى التشدد والتطرف في بعض الأحيان، أو إلى التساهل والتفريط في أحكام الشريعة في أحيان أخرى (أركون، 1998). ثانيًا، تبرز إشكالية التعامل مع العلوم الإنسانية نفسها، حيث يرى البعض أن هذه العلوم هي نتاج ثقافات غربية، ولا يمكن تطبيقها على النصوص الشرعية الإسلامية (أبو زيد، 1994). ثالثًا، تتفاقم هذه الإشكالية في المجتمعات المعاصرة التي تشهد صراعًا بين التيارات الفكرية المتنافسة حول تفسير الشريعة وتطبيقها، مما يسفر عن انقسامات مجتمعية حادة وصراعات سياسية ودينية (أبو رمان، 2017).

تساؤلات البحث:

يتمحور التساؤل الرئيس للبحث في: ما هي التحديات والضوابط الأساسية التي تواجه عملية فهم الشريعة الإسلامية بالاستناد إلى العلوم الإنسانية، وكيف يمكن تجاوز هذه التحديات لتحقيق فهم أعمق وأشمل للشريعة؟

ينبثق منه التساؤلات الثانوية التالية:

ـ ما هي أبرز الفوائد والقيود المحتملة في تطبيق العلوم الإنسانية لفهم الشريعة؟

ـ كيف يمكن للمجتمعات الإسلامية الاستفادة من التفاعل بين الشريعة والعلوم الإنسانية لمواجهة التحديات المعاصرة، وتحقيق فهم وسطي ومعتدل للشريعة؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل التحديات والضوابط التي تواجه عملية فهم الشريعة الإسلامية بالاستناد إلى العلوم الإنسانية، واقتراح إطار منهجي متكامل لتوظيف هذه

العلوم في سبيل تحقيق فهم أعمق وأشمل للشريعة، وبما يساهم في مواجهة التحديات المعاصرة التي تواجه المجتمعات الإسلامية. وذلك من خلال:

ـ فحص العلاقة بين العلوم الإنسانية والشريعة، وتحديد المشكلات والعقبات التي تظهر عند محاولة تطبيق أدوات ومفاهيم العلوم الإنسانية في دراسة وفهم الشريعة.

ـ تقديم إطار عملي ومنهجي يمكن للباحثين والمختصين استخدامه لتوظيف العلوم الإنسانية في فهم الشريعة بشكل صحيح، وبما يخدم فهمًا أفضل للنصوص الشرعية ومقاصدها، ويساهم في مواجهة تحديات العصر.

منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي النقدي، الذي يناسب دراسة التحديات والضوابط في فهم الشريعة الإسلامية بالاستناد إلى العلوم الإنسانية. يرتكز المنهج على وصف الأدبيات والمصادر ذات الصلة، ثم تحليل العلاقات بين عناصرها، وأخيرًا تقييم نقدي للآراء واقتراح حلول. تلتزم الدراسة بالمعايير الأخلاقية للبحث، وتقتصر على الجوانب النظرية، مع الإقرار بعدم إمكانية تغطية جميع جوانب الموضوع.

هيكلية البحث:

المقدمة: تتناول أهمية الشريعة الإسلامية ودورها في حياة المسلمين، مع التركيز على أهمية فهمها، وتوضح دور العلوم الإنسانية كأداة لفهم أعمق للشريعة، وتحدد مشكلة البحث وأهميتها، مع بيان أهداف البحث وتساؤلاته. المبحث الأول. الإطار النظري: ويتضمن تعريف الشريعة ومصادرها ومقاصدها وأهميتها للمسلمين. وتعريف العلوم الإنسانية وبيان إسهاماتها في فهم الشريعة، مع التركيز على التكامل بين المجالين. المبحث الثاني. تحليل التحديات والضوابط: ويشمل تحليل التحديات المنهجية عند توظيف العلوم الإنسانية، مثل: التوفيق بين المناهج، الذاتية والموضوعية، اختلاف المصطلحات، التكامل المعرفي، وإسقاط المفاهيم الغربية بالإضافة إلي تحديد الضوابط المنهجية اللازمة لتوظيف العلوم الإنسانية، مثل: التأصيل الشرعي، الوعي النقدي، التأصيل المنهجي للأدوات، التوازن بين العقل والنقل، والحذر من التفسيرات المتطرفة. النتائج والتوصيات: ويشمل عرض وتحليل النتائج الرئيسية للدراسة في ضوء أهداف البحث وتساؤلاته وتقديم توصيات للباحثين ومقترحات للبحوث المستقبلية في هذا المجال.

المبحث الأول ـ الإطار النظري (مراجعة الدراسات السابقة):

1. مفهوم الشريعة الإسلامية وأهميتها:

"**تعريف الشريعة:** تُعد الشريعة الإسلامية لب الدين الإسلامي وجوهره، وهي لغةً تعني المورد والمشرع، أي الطريق الواضح المستقيم الذي يوصل إلى الماء، كما أشار إلى ذلك الشاطبي (2004)، في الموافقات. أما اصطلاحًا، فهي مجموعة الأحكام والقواعد التي أنزلها الله تعالى على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، لهداية البشر وتنظيم حياتهم في جميع جوانبها، سواء ما يتعلق بالعبادات من صلاة وصيام وزكاة وحج، أو ما يختص بالمعاملات من بيع وشراء وإيجار ورهن، أو ما يخص الأخلاق من صدق وأمانة وإخلاص. وكما أوضح طه جابر العلواني (2001)، في مقاصد الشريعة، فإن هذه الأحكام والقواعد ليست مجرد نصوص جامدة، بل هي تحمل مقاصد سامية تهدف إلى تحقيق مصالح العباد في الدنيا والآخرة، وتجسد قيم العدل والرحمة والإحسان".

وتعتمد الشريعة الإسلامية على مصادر رئيسية متفق عليها، وهي القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة. فالقرآن هو كلام الله المنزل على نبيه محمد، وهو المصدر الأول والأساس للشريعة. والسنة هي أقوال وأفعال وتقريرات النبي صلى الله عليه وسلم، وهي المصدر الثاني للشريعة، وتفسر القرآن وتفصل أحكامه. (الشاطبي، 2004). بالإضافة إلى ذلك، هناك مصادر فرعية يعتمد عليها الفقهاء في استنباط الأحكام، مثل الإجماع (اتفاق علماء المسلمين على حكم شرعي) والقياس (إلحاق حكم قضية لم يرد فيها نص بقضية ورد فيها نص لوجود علة مشتركة بينهما).

وبحسب ما أوضحه طه جابر العلواني (2001) في مقاصد الشريعة، فإن الشريعة الإسلامية تتجاوز مجرد الأحكام التفصيلية الظاهرة لتشمل مقاصد وغايات سامية، تهدف في جوهرها إلى تحقيق مصالح العباد في الدارين، الدنيا والآخرة. وتتجسد هذه المقاصد السامية في حفظ الضروريات الخمس الأساسية التي لا تقوم حياة الناس إلا بها، وهي: حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ النسل، وحفظ المال". فالدين هو أساس الحياة، والنفس هي أمانة يجب حفظها، والعقل هو أداة التفكير والإبداع، والنسل هو استمرار الحياة، والمال هو وسيلة لتحقيق العيش الكريم. كما تهدف الشريعة إلى تحقيق العدل والمساواة والتكافل الاجتماعي، وإرساء قيم الرحمة والإحسان في المجتمع، وإقامة مجتمع فاضل يسوده الأمن والسلام.

أهمية الشريعة:

تعتبر الشريعة الإسلامية جوهر الهوية الإسلامية، ومصدرًا للتوجيه والإرشاد للمسلمين في جميع جوانب حياتهم، فهي ليست مجرد مجموعة من القواعد القانونية، بل هي منظومة قيمية وأخلاقية تهدف إلى بناء مجتمع فاضل، وتوجيه سلوك الأفراد، وتنظيم علاقاتهم مع بعضهم البعض، ومع المجتمع ككل (العلواني، 2001). وتلعب الشريعة دورًا محوريًا في الفكر الإسلامي، والفقه، والقضاء، والتشريع في المجتمعات الإسلامية. فهي المرجعية الأساسية التي يستند إليها المسلمون في فهم دينهم، وتطبيق أحكامه في حياتهم اليومية.

الفهم التقليدي للشريعة: يعتمد الفهم التقليدي للشريعة على المنهج النصي المباشر، والذي يركز على فهم النصوص الشرعية (القرآن والسنة) في ظاهرها، مع مراعاة قواعد اللغة العربية والأصول الفقهية. وقد يؤدي هذا الفهم إلى قراءات سطحية ومحدودة للنصوص، وتجاهل السياقات التاريخية والاجتماعية التي نزلت فيها، مما قد يؤدي إلى تفسيرات غير دقيقة أو متشددة. (أبو زيد، 1990). كما قد يؤدي هذا الفهم إلى إغفال المقاصد الكلية للشريعة، والتركيز على الجزئيات دون النظر إلى الغايات العامة.

2. دور العلوم الإنسانية ومساهمتها في فهم الشريعة:

يمكن تعريف العلوم الإنسانية بأنها مجموعة من التخصصات الأكاديمية التي تسعى إلى فهم طبيعة الإنسان وثقافته وتجاربه المتنوعة. فهي تستكشف الجوانب المعقدة للوجود البشري من خلال دراسة اللغة والأدب والتاريخ والفن والفلسفة والأخلاق. يرى بوكرالدة (2010) أن العلوم الإنسانية تهتم بفهم الإنسان من خلال دراسة ثقافته وتراثه، بينما يؤكد غيدنز (2005) على أن العلوم الإنسانية تسعى إلى فهم طبيعة المجتمع والتفاعلات الإنسانية المعقدة. وبذلك، يمكن القول إن العلوم الإنسانية تسعى لفهم الإنسان في تفاعله مع ذاته ومع مجتمعه وثقافته.

وتسهم العلوم الإنسانية في إثراء فهمنا للشريعة الإسلامية من خلال عدسات متنوعة. فعلم التاريخ، كما يظهر في دراسة (دنيا، 1993) حول ابن خلدون، يوضح السياقات الزمنية والاجتماعية التي نشأت فيها الأحكام الشرعية، مما يساعد على فهم أسباب نزولها وتطورها. أما علم الاجتماع، كما يبرز في عمل (غيدنز، 2005)، فيحلل العلاقة الديناميكية بين الشريعة والمجتمع، وكيف تتفاعل القيم الدينية مع التغيرات الاجتماعية. ويقدم علم النفس، كما أوضح (الصبيح، 2011)، تحليلاً للدوافع البشرية

التي تؤثر في فهم وتطبيق الأحكام الشرعية. في حين أن اللسانيات، كما تناولها (بو زيد، 1994)، تسلط الضوء على دلالات النصوص الشرعية وكيفية فهمها وتأويلها بشكل صحيح. وتجنب الفهم الخاطئ الذي قد يؤدي إلى التحريف أو التطرف. وأخيرًا، فإن التكامل المعرفي بين هذه العلوم، كما ذكر (حسان، 2018)، يعزز فهمًا شاملاً وعميقًا للشريعة، مما يسمح بتطبيقها بشكل أكثر فعالية وتوافقًا مع واقع الحياة المعاصرة.

3. مفهوم التكامل والتفاعل بين الشريعة والعلوم الإنسانية:

بالاستناد إلى مفهوم التكامل بين الشريعة والعلوم الإنسانية، والذي أكده كل من حسين (2012 في بحثه حول التكامل المعرفي وحسان (2018) في دراسته حول قراءة في كتاب التكامل المعرفي، يتضح أن هذا التكامل لا يهدف إلى استبدال الشريعة بالعلوم الإنسانية أو إخضاعها لها، بل يرمي إلى توظيف العلوم الإنسانية كأدوات تحليلية لفهم أعمق وأشمل للشريعة، مع الحفاظ على مكانة النص الشرعي ومرجعيته المقدسة. ويهدف هذا التكامل إلى تحقيق فهم متوازن ومتكامل للشريعة، يأخذ في الاعتبار أبعادها النصية والتاريخية والاجتماعية والإنسانية. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، تحليل النصوص الشرعية في سياقاتها الاجتماعية والتاريخية، ودراسة تأثير العوامل الثقافية على الفتاوى الفقهية، وتحليل دوافع الالتزام بالشريعة من منظور علم النفس، ودراسة الخطاب الديني في ضوء نظريات اللسانيات، وغيرها من الأمثلة التي تبرز مساهمة العلوم الإنسانية في فهم الشريعة.

ويُعدّ التفاعل بين الشريعة الإسلامية والعلوم الإنسانية موضوعًا بالغ الأهمية، لما له من تأثير في فهمنا للدين والإنسان والمجتمع. هذا التفاعل ليس حديث العهد، بل يمتد عبر التاريخ، ويشمل مراحل من التعاون والتجاذب. فمنذ البدايات، أسهم علماء المسلمين في تطوير علوم إنسانية متنوعة، مستلهمين في ذلك من القرآن والسنة. على سبيل المثال، يُعتبر ابن خلدون مؤسسًا لعلم الاجتماع والاقتصاد، حيث وضع أسسًا نظرية ومنهجية لهذه العلوم بالاعتماد على فهمه للواقع والتاريخ الإسلامي (دنيا، 1993). كما برع علماء المسلمين في علوم اللغة، وأسسوا قواعد النحو والبلاغة، مما ساعد على فهم النص القرآني وتفسيره بشكل دقيق (النعيم، 2015). وفي المقابل، استفادت الشريعة من العلوم الإنسانية في تطوير أدوات الاجتهاد والبحث، وفي فهم النص في سياقه التاريخي والثقافي. وقد ظهر ذلك جليًا في محاولات تطبيق مقاصد الشريعة على الواقع المعاصر، حيث تُستخدم العلوم الاجتماعية والإنسانية في تحليل

المشكلات المعاصرة واقتراح حلول لها، مع مراعاة القيم والمبادئ الإسلامية (شهيد، 2015؛ مبروك، 2021). – أيضًا- يُستخدم المنهج التحليلي في فهم النص وتفسيره، مع الأخذ بعين الاعتبار السياقات الاجتماعية والثقافية التي ظهر فيها، وهو ما يظهر في دراسة مفهوم النص في علوم القرآن (أبو زيد، 1990).

مع ذلك، لم يخلُ هذا التفاعل من تحديات، فمفهوم الموضوعية في العلوم الإنسانية يثير تساؤلات حول إمكانية تطبيقه على الشريعة، التي تعتمد على الوحي الإلهي (قنصوه، 2007؛ باوادي، 2018). كما أن هناك جدلًا حول التكامل المعرفي بين العلوم الإنسانية والعلوم الشرعية، حيث يرى البعض أن هناك تمايزًا بينهما، بينما يرى آخرون أن هناك إمكانية للجمع بينهما (حسين، 2012؛ يجيوي، 2019). وقد ظهرت محاولات للتأصيل الإسلامي للعلوم الإنسانية، بهدف جعلها متوافقة مع القيم والمبادئ الإسلامية (الصبيح، 2011).

كما يظهر الجدل حول طبيعة العلوم الشرعية، هل هي جزء من العلوم الإنسانية أم لا؟ (الحربي، 2017)، وهو ما يعكس أهمية هذا التفاعل وحيويته، وضرورة استمرار الحوار والنقد البناء بين هذين المجالين المعرفيين، من أجل تحقيق فهم أفضل للإنسان والمجتمع في ضوء الشريعة الإسلامية.

المبحث الثاني ـ تحليل التحديات والضوابط في فهم الشريعة بالاستناد إلى العلوم الإنسانية:

بعد استعراض الإطار النظري الذي حدد مفهوم الشريعة وأهميتها ودور العلوم الإنسانية ومنهجية البحث، ننتقل الآن إلى صلب الدراسة لتحليل التحديات والضوابط التي تواجه فهم الشريعة الإسلامية بالاستناد إلى العلوم الإنسانية، حيث تبين أن العلاقة بينهما معقدة ومتشابكة وتتطلب دراسة متأنية ومفصلة.

" من ناحية، "تُعدُّ العلوم الإنسانية أدوات تحليلية قوية تُسهم في فهم أعمق للنصوص الشرعية، وذلك من خلال تحليل سياقاتها التاريخية والاجتماعية والثقافية، وهو ما يتفق مع وجهة نظر كل من العايب (2016)، الذي أكد على دور السياق الثقافي في إنتاج المعنى وتوجيه دلالة النص، و خضير (2014) الذي تناول دلالة السياق في النص القرآني، ومن ناحية أخرى، فإن استخدام هذه العلوم قد يثير بعض التحديات والإشكاليات المنهجية التي يجب أخذها في الاعتبار والتأكد من تجاوزها للوصول إلى فهم صحيح للشريعة. ويكتسب التحليل النقدي لهذه التحديات والضوابط أهمية بالغة

لضمان الوصول إلى فهم صحيح ومتوازن للشريعة الإسلامية، بعيدًا عن التفسيرات السطحية أو المتطرفة، وهو ما أكده العلّواني (2001) في حديثه عن مقاصد الشريعة وأهمية المنهجية في فهمها. فالتحليل النقدي يساعد على تحديد نقاط القوة والضعف في استخدام العلوم الإنسانية، وتحديد الضوابط المنهجية اللازمة لتجنب الوقوع في الأخطاء أو التحيزات، كما يساعد على تطوير إطار منهجي متكامل لتوظيف العلوم الإنسانية في فهم الشريعة، بما يخدم مصالح المجتمعات الإسلامية في العصر الحديث، وهو ما يتماشى مع ضرورة التجديد الأصولي الذي دعا إليه صالح (2018).

أولاً ـ التحديات المنهجية في توظيف العلوم الإنسانية لفهم الشريعة:

1. التوفيق بين المناهج المتباينة: كيف يمكن التوفيق بين المناهج المتباينة عند توظيف العلوم الإنسانية لفهم الشريعة الإسلامية؟

إن محاولة الاستفادة من العلوم الإنسانية في فهم الشريعة تواجه تحديات منهجية جوهرية تتطلب معالجة دقيقة. فمن جهة، تعتمد العلوم الإنسانية على أدوات التحليل النقدي والسياق التاريخي والاجتماعي (بوكرالدة، 2010)، بينما تستند الشريعة إلى النصوص المقدسة والفهم التقليدي. هذا التباين المنهجي يطرح إشكالات متعددة: هل يمكن تطبيق مفاهيم حديثة كـ"الموضوعية" (قنصوه، 2007) و"السياق" (العايب، 2016) عند دراسة النصوص الدينية دون المساس بقدسيتها أو الفهم الموروث؟ وهل يمكن فهم "مقاصد الشريعة" (شهيد، 2015) بمعزل عن سياقات نزول النصوص؟ كما أن "إشكالية التعريف" (شهيد، 2015) للمفاهيم الأساسية، مثل "التجديد" (صالح، 2018)، تتطلب تحديدًا واضحًا لتجنب التفسيرات الخاطئة والمتطرفة. بالإضافة إلى ذلك، يبرز تأثير "التحيز المعرفي" (سليمان، 2020) في فهم النص الديني، مما يزيد من تعقيد عملية التحليل. هذه التحديات المنهجية تستدعي جهدًا كبيرًا للتوفيق بين المناهج المختلفة للوصول إلى فهم أعمق للشريعة.

وبشكل أعم، يثار تساؤل جوهري: هل يمكن الجمع بين مصادر المعرفة وطرق الوصول إليها في كل من العلوم الإنسانية والشريعة بشكل متكامل؟ وكيف يمكن توظيف أدوات العلوم الإنسانية في فهم نصوص الوحي دون إحداث خلل في المنظومة المعرفية الشرعية (سلمان، وسطحي، 2005)؟ الإجابة على هذا التساؤل تتطلب وعيًا بالتحديات المنهجية المذكورة أعلاه والعمل على تجاوزها من خلال منهجية متكاملة تحترم خصوصية الشريعة وتستفيد من مكتسبات العلوم الإنسانية.

ويرى الباحث أن توظيف العلوم الإنسانية في فهم الشريعة ضروري لتجاوز الفهم التقليدي، لكن يجب التعامل مع التحديات المنهجية بحذر لتحقيق فهم متوازن وموضوعي، مع الأخذ في الاعتبار قدسية النص وأهمية السياق التاريخي.

2. الذاتية والموضوعية: كيف يمكن تحقيق التوازن بين الذاتية والموضوعية عند توظيف العلوم الإنسانية في فهم الشريعة الإسلامية؟

تُعد قضية الذاتية والموضوعية من أبرز المعضلات المنهجية التي تواجه الباحثين عند محاولة تطبيق أدوات العلوم الإنسانية في فهم الشريعة الإسلامية. فمن جهة، تسعى العلوم الإنسانية بطبيعتها إلى تحليل الظواهر الإنسانية من خلال التأويل والتفسير، مما يجعلها عرضة لتأثيرات الذاتية والتحيزات الفكرية والثقافية للباحث (بوكرالدة، 2010). هذا الأمر يختلف بشكل كبير عن المنهجية التقليدية في فهم الشريعة التي تعتمد بشكل أساسي على النصوص المقدسة والفهم المتوارث، وتسعى إلى تحقيق موضوعية قدر الإمكان في استنباط الأحكام الشرعية (النعيم، 2015).

هل الموضوعية في العلوم الإنسانية غاية مطلقة أم سعي مستمر نحو فهم أشمل؟ يرى بعض الباحثين، مثل قنصوه (2007)، أن الوعي بالذاتية والتحيزات أمر ضروري للوصول إلى نتائج أكثر دقة. بينما يرى آخرون، مثل العايب (2016)، أن السياق يلعب دورًا حاسمًا في فهم النص الديني، وأن تجاهل هذا السياق قد يؤدي إلى قراءات متحيزة. ومع ذلك، فإن الاعتماد على السياق قد يفتح الباب أيضًا للتأويلات الذاتية إذا لم يتم التعامل معه بحذر.

إذًا، كيف يمكن تحقيق التوازن المنشود؟ يكمن التحدي الأكبر هنا في تحقيق التوازن بين الذاتية والموضوعية، وهو أمر يتطلب من الباحثين وعيًا عميقًا بالمحددات المنهجية، والقدرة على الفصل بين الفهم الذاتي للنص وبين الفهم الموضوعي الذي يراعي المعاني الأصلية للنص وسياقه التاريخي والاجتماعي. هذا التوازن، كما يرى سليمان (2020)، هو مفتاح فهم أعمق وأكثر دقة للشريعة الإسلامية.

يرى **الباحث** أن تحقيق التوازن بين الذاتية والموضوعية في فهم الشريعة باستخدام العلوم الإنسانية هو أمر ممكن، ولكنه يتطلب وعيًا عميقًا بالذاتية والتحيزات، واستخدام الأدوات التحليلية بحذر وموضوعية. كما يؤكد على أهمية مراعاة السياق التاريخي واللغوي للنصوص، مع السعي المستمر نحو فهم أكثر شمولية وعمقًا.

3. اختلاف المفاهيم والمصطلحات: يمثل اختلاف المفاهيم والمصطلحات تحديًا منهجيًا جوهريًا عند توظيف العلوم الإنسانية في فهم الشريعة الإسلامية، إذ أن لكل من

الحقلين معجمه الخاص ومفاهيمه التي قد تتقاطع أو تتضارب في دلالاتها. ففي حين تستخدم العلوم الإنسانية مفاهيم مثل "الموضوعية" و"السياق" و"التاريخية" بمعاني محددة ضمن إطارها المعرفي، قد تحمل هذه المفاهيم نفسها دلالات مختلفة في الفكر الشرعي. هذا الاختلاف في التأطير المفاهيمي قد يؤدي إلى سوء فهم أو تفسيرات خاطئة عند محاولة تطبيق مفاهيم العلوم الإنسانية على النصوص الشرعية (بوكرالدة، 2010).

يؤكد شهيد (2015) على أن مفهوم "مقاصد الشريعة"، وهو مفهوم أساسي في فهمها، قد يختلف تحديده من باحث لآخر بناءً على خلفيته الفكرية وأدواته التحليلية، مما يعكس طبيعة هذا المفهوم المركبة والمتعددة الأوجه. وبالمثل، يوضح صالح (2018) أن مفهوم "التجديد" في الفكر الإسلامي يتباين بشكل كبير بين التيارات المختلفة، مما يؤدي إلى اختلافات في فهم وتطبيق الشريعة. ولتجاوز هذه التحديات المتعلقة بتعدد الفهوم، يرى أبو زيد (1994) أن الخطاب الديني يتطلب قراءة نقدية لفهم بنيته ومفاهيمه، مع التركيز على الفهم الدقيق للمصطلحات والمفاهيم المستخدمة فيه، وذلك لتحقيق فهم مشترك ومتكامل للشريعة الإسلامية، وتجنب القراءات السطحية أو المتحيزة. وإلى جانب ذلك، يشدد العايب (2016) على أهمية "السياق الثقافي" في فهم النص، لكنه يقر بأن هذا السياق قد يُفهم بشكل مختلف بين الباحثين في العلوم الإنسانية الذين يركزون على السياق الاجتماعي والتاريخي، والباحثين في العلوم الشرعية الذين يركزون على السياق النصي والشرعي المباشر، بالإضافة إلى ذلك، يرى قنصوه (2007) أن "الموضوعية" في العلوم الإنسانية هي مفهوم نسبي وليست مطلقة، بينما قد يرى بعض العلماء الشرعيين أن الموضوعية في فهم الشريعة هي غاية يمكن الوصول إليها من خلال المنهجيات التقليدية.

ويضيف الباحث، هل يمكن تجاوز إشكالية اختلاف المفاهيم والمصطلحات بين العلوم الإنسانية والشريعة الإسلامية؟ ألا يتطلب الأمر وعيًا عميقًا بالفروق الدلالية للمصطلحات، وبذل جهد مضاعف في توضيحها وتحديدها بشكل دقيق؟ وهل يمكننا حقًا التوصل إلى فهم مشترك ومتكامل للشريعة دون تجاوز هذه العقبة المنهجية الهامة؟

4. التكامل المعرفي والشمولية: كيف يمكن تحقيق التكامل المعرفي والشمولية عند توظيف العلوم الإنسانية في فهم الشريعة الإسلامية؟

يمثل التكامل المعرفي والشمولية تحديًا منهجيًا هامًا عند توظيف العلوم الإنسانية في

فهم الشريعة، حيث يستدعي التكامل الجمع بين فروع المعرفة المتنوعة لفهم شامل للظاهرة المدروسة، بينما تتطلب الشمولية أخذ جميع الجوانب والمستويات ذات الصلة بعين الاعتبار، وهذا يعني في دراسة الشريعة الجمع بين المعرفة الشرعية التقليدية والمعارف الإنسانية الحديثة مع مراعاة الجوانب النصية والتاريخية والاجتماعية (العلواني، 2001)، وهي عملية منهجية معقدة تتطلب وعيًا بالحدود بين المعارف المختلفة والقدرة على الجمع بينها بتوازن.

كيف يمكن تحقيق هذا التكامل المعرفي والشمولية في دراسة الشريعة؟ يؤكد حسين (2012) على أهمية التكامل المعرفي في المنظومة التعليمية، وهذا ينسحب على دراسة الشريعة، حيث يتطلب الأمر تجاوز التخصص الضيق والجمع بين الأدوات التحليلية المختلفة. ويشير حسان (2018) إلى أن التكامل المعرفي يثري التعليم، وهذا يؤكد ضرورة تجاوز التبعية للمناهج الغربية في الفقه وتطوير منهجيات تجمع بين الأصالة والمعاصرة. من جهة أخرى، الزياني (2002) يؤكد على أهمية الموضوعية في فهم السنة، وهذا يتطلب تجاوز الاختلافات في وجهات النظر والجمع بين الآراء المختلفة للعلماء. كما أن فهم "مقاصد الشريعة" الذي يقدمه العبيدي (1992) عبر "الشاطبي ومقاصد الشريعة" يجب أن يراعي السياق التاريخي والاجتماعي، وهذا يستدعي استخدام الأدوات التحليلية الحديثة. بالإضافة إلى ذلك، يشدد مبروك (2021) على أهمية "وسطية المقاصد"، وهذا يتطلب تجاوز الاختلافات الثقافية والاجتماعية والوصول إلى فهم متوازن. وأخيرًا، يطالب إبراهيم (2012) بـ"الدراسة الموضوعية للحديث"، وهذا يتطلب التخلص من الذاتية والتحيز والوصول إلى فهم دقيق للنصوص.

وتضيف الباحثة، هل التكامل والشمولية مجرد إضافة معلومات؟ كلا، بل هما يتطلبان منهجية متينة تجمع بين الأدوات التحليلية المختلفة، مع الوعي بالحدود بين المعارف المختلفة، والقدرة على الجمع بينها بشكل متوازن. هذا هو السبيل نحو فهم شامل ومتكامل للشريعة الإسلامية.

5. إسقاط المفاهيم الغربية عن الشريعة: يمثل إسقاط المفاهيم الغربية على الشريعة الإسلامية تحديًا منهجيًا بالغ الأهمية عند محاولة توظيف العلوم الإنسانية في فهمها. فكل ثقافة وحضارة تحمل في طياتها مفاهيم وقيم خاصة بها، تعكس رؤيتها للعالم والإنسان (بوكرالدة، 2010). وعند محاولة تطبيق مفاهيم غربية مثل "العقلانية" و"الحداثة" و"العلمانية" على الشريعة الإسلامية، التي لها مرجعياتها الخاصة وقيمها

المتميزة، قد يحدث تشويه للفهم الأصيل، وتحريف للمقاصد (أبو زيد، 1994). فالمفاهيم الغربية قد لا تتناسب مع طبيعة الشريعة الإسلامية، التي تستند إلى الوحي الإلهي والمنهجية النبوية، وقد تؤدي إلى قراءات غير دقيقة أو غير متوازنة. هذا التحدي يستدعي وعيًا عميقًا بالخلفية الثقافية والقيمية للمفاهيم الغربية، وفهمًا دقيقًا لطبيعة الشريعة ومقاصدها، لضمان عدم إسقاط هذه المفاهيم بشكل غير مناسب، وتجنب تشويه الفهم الأصيل للشريعة، ويجب أن يتم التعامل مع هذه المفاهيم بحذر شديد، مع مراعاة الخصوصية الدينية، والسعي نحو تطوير منهجيات تحليلية تراعي المرجعية الإسلامية، وتحافظ على جوهر الشريعة (العلواني، 2001). هذا يستدعي بناء جسور معرفية بين الحضارات، تهدف إلى التفاهم المتبادل، وليس إلى التبعية أو الإسقاط غير الواعي.

ثانيًا ـ الضوابط المنهجية لتوظيف العلوم الإنسانية في فهم الشريعة:

1. التأصيل الشرعي العميق والمتين: كيف يمثل التأصيل الشرعي العميق والمتين ضابطًا منهجيًا أساسيًا لتوظيف العلوم الإنسانية في فهم الشريعة الإسلامية؟

يمثل التأصيل الشرعي العميق والمتين حجر الزاوية في أي محاولة لتوظيف العلوم الإنسانية في فهم الشريعة الإسلامية. فهو الضابط المنهجي الأول الذي يضمن عدم الانحراف عن الفهم الأصيل للنصوص، ويحمي من التفسيرات المتأثرة بالخلفيات الثقافية أو الفكرية المختلفة (إبراهيم، 2012).

ولكن، ما المقصود بالتأصيل الشرعي العميق والمتين؟ إنه يعني الإلمام الشامل بالعلوم الشرعية الأساسية، مثل أصول الفقه، وعلوم القرآن، وعلوم الحديث، والتفسير، والفقه، واللغة العربية (الخلف وسعد، 2015). هذا الإلمام العميق يمكن الباحث من فهم النصوص الشرعية في سياقاتها الأصلية، ومن استنباط الأحكام الشرعية وفقًا للمنهجية المعتمدة عند علماء الأمة. فبدون هذا التأصيل الشرعي، قد يتحول توظيف العلوم الإنسانية إلى مجرد إسقاط للمفاهيم أو المناهج، بعيدًا عن الفهم الحقيقي للشريعة ومقاصدها (الزيان، 2002).

هل يعني التأصيل الشرعي رفض العلوم الإنسانية؟ التأصيل الشرعي العميق والمتين لا يعني رفض العلوم الإنسانية، بل يعني توظيفها بشكل واعٍ ومسؤول، بحيث تخدم فهم الشريعة، ولا تتجاوز حدودها. إنه يعني بناء جسر متين بين المعرفة الشرعية والمعرفة الإنسانية، بحيث يكمل أحدهما الآخر، ويساهمان في الوصول إلى

فهم أعمق وأشمل للشريعة الإسلامية. بعبارة أخرى، التأصيل الشرعي العميق والمتين هو الشرط الأساسي لضمان أن يكون توظيف العلوم الإنسانية في خدمة الشريعة.

2. الوعي النقدي بالخلفية الفكرية: كيف يشكل الوعي النقدي بالخلفية الفكرية ضابطًا منهجيًا أساسيًا لتوظيف العلوم الإنسانية في فهم الشريعة الإسلامية؟

يمثل الوعي النقدي بالخلفية الفكرية ضابطًا منهجيًا أساسيًا عند توظيف العلوم الإنسانية في فهم الشريعة الإسلامية. فهو الحصن الذي يحمي الباحث من الانحياز غير الواعي، ويضمن تقديم قراءة موضوعية للنصوص الشرعية. ولكن، ما المقصود تحديدًا بالوعي النقدي بالخلفية الفكرية؟ إنه يعني إدراك الباحث لجذوره الفكرية والثقافية، وفهم المسبقات المعرفية التي قد تؤثر على فهمه وتفسيره للنصوص. فكل باحث، مهما بلغ من الموضوعية، يحمل في طياته رؤية خاصة للعالم، تتشكل عبر تفاعله مع محيطه الثقافي والاجتماعي.

إذًا، كيف يساعد هذا الوعي النقدي في فهم الشريعة؟ يساعد الباحث على تجاوز هذه المؤثرات، والتعامل مع النصوص الشرعية بمنظور أكثر تجردًا، مع الاعتراف بالقيود التي قد تفرضها الخلفية الفكرية. إنه يعني الفهم العميق لتأثير الأيديولوجيات والمذاهب الفكرية المختلفة على فهم النصوص، وتجنب الوقوع في فخ التفسير الذاتي المتحيز. الوعي النقدي بالخلفية الفكرية لا يعني رفض الذات، بل يعني فهمها والسيطرة عليها، بحيث تكون أداة للفهم، لا عائقًا أمامه، مما يساعد على تحقيق قراءة متوازنة وعميقة للشريعة (الزاهد، 2020).

وهل يقتصر هذا الوعي على الجوانب الذاتية؟ بالطبع لا. هذا الوعي النقدي يشمل أيضًا فهم المناهج التحليلية المستخدمة في العلوم الإنسانية، وكيف يمكن لهذه المناهج أن تؤثر على فهم النصوص الشرعية، والتحقق من مدى ملاءمتها لطبيعة هذه النصوص (الودعان، 2017). فليس كل منهج تحليلي يصلح لتفسير النصوص الدينية، وبعضها قد يؤدي إلى قراءات سطحية أو مبتورة. الوعي النقدي بالخلفية الفكرية يساعد الباحث على اختيار المنهجية المناسبة، وتطبيقها بشكل واعي ومسؤول، بما يخدم فهم الشريعة، ولا يتجاوز حدودها.

3. التأصيل المنهجي للأدوات المستعارة: كيف يمثل التأصيل المنهجي للأدوات المستعارة ضابطًا منهجيًا بالغ الأهمية عند توظيف العلوم الإنسانية في فهم الشريعة الإسلامية؟

يعد التأصيل المنهجي للأدوات المستعارة ضروريًا لضمان ملاءمتها للشريعة وتجنب

التحريف، إذ يتطلب توظيف أدوات العلوم الإنسانية في فهم الشريعة تأصيلاً منهجيًا دقيقًا، لضمان ملاءمتها للنصوص وتجنب الاستعارة العشوائية وتحقيق توظيف سليم، بما يحفظ المقاصد ويحميها من أي إسقاط غير مناسب (الخولي، 2012).

ولكن، ما هو التأصيل المنهجي للأدوات المستعارة؟ إنه يعني التأصيل المنهجي للأدوات المستعارة يعني فحصها بعناية، وفهم جذورها المعرفية وافتراضاتها المسبقة، ثم تعديلها لتناسب طبيعة النصوص الشرعية (الصبيح، 2011)، ويتطلب أيضًا فهمًا دقيقًا للفروق الدلالية بين المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في العلوم الإنسانية والعلوم الشرعية لتجنب اللبس وسوء الفهم (باوادي، 2018).

إذًا، ما الهدف من هذا التأصيل المنهجي؟ يهدف التأصيل المنهجي للأدوات المستعارة إلى بناء جسر متين بين المعرفة الإنسانية والشرعية، يكمل أحدهما الآخر، ويساهمان في فهم أعمق وأشمل للشريعة مع الحفاظ على خصوصيتها ومقاصدها (الحربي، 2017). كما يهدف إلى تطوير أدوات تحليلية إبداعية تجمع بين الأصالة والمعاصرة وتخدم فهم الشريعة في العصر الحديث، ويضمن توظيفًا واعيًا ومسؤولًا للعلوم الإنسانية في دراسة الشريعة.

4. إقامة التوازن بين العقل والدين: كيف تمثل إقامة التوازن بين العقل والنقل ضابطًا منهجيًا حاسمًا عند توظيف العلوم الإنسانية في فهم الشريعة الإسلامية؟

تمثل إقامة التوازن بين العقل والنقل ضابطًا منهجيًا حاسمًا عند توظيف العلوم الإنسانية في فهم الشريعة الإسلامية، فالعقل هو الأداة التي يستخدمها الإنسان للفهم والاستدلال، والنقل هو المصدر الأساسي للمعرفة الشرعية المتمثل في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، والتوازن بينهما يعني عدم تغليب أحدهما على الآخر، بل توظيفهما معًا في سبيل الوصول إلى فهم متكامل للشريعة.

ولكن، كيف يمكن تحقيق هذا التوازن؟ هذا التوازن يتطلب فهمًا دقيقًا لحدود العقل وقدراته، والاعتراف بمصدرية النقل وقدسيته، وعدم تعارضهما الحقيقي. فالعقل لا يمكن أن يتجاوز حدود الوحي، ولا يمكن أن ينكر الحقائق الثابتة في النقل، بل يجب أن يكون أداة للفهم والاستنباط، ضمن إطار الوحي. في المقابل، النقل لا يمكن أن يتجاهل دور العقل في الفهم والتأويل، بل يجب أن يكون منفتحًا على التدبر والتفكر، بما يخدم فهم الشريعة وتطبيقها في الواقع (أركون، 1998).

إذًا، ما هي مخاطر عدم تحقيق هذا التوازن؟ هذا التوازن يعني أيضًا عدم الوقوع في فخ التغليب المطلق لأحد المصدرين، فالعقلانية المفرطة التي تتجاهل النقل، أو النقلية

الجامدة التي ترفض دور العقل، كلاهما يؤدي إلى قراءات خاطئة وغير متوازنة للشريعة. التوازن الصحيح يتطلب استخدام العقل في فهم دلالات النصوص الشرعية، وفي استنباط الأحكام الشرعية، مع الالتزام بضوابط المنهجية المعتمدة عند علماء الأمة (النعيم، 2015). كما يتطلب فهمًا دقيقًا لمقاصد الشريعة، التي تمثل البوصلة التي توجه الفهم والاستنباط، وتضمن عدم الانحراف عن المراد الإلهي (العلواني، 2001). والتوازن بين العقل والنقل يعني أيضًا فهم العلاقة بين الشريعة والواقع، وكيف يمكن تطبيق مبادئ الشريعة في العصر الحديث، مع مراعاة التطورات الاجتماعية والثقافية (إبراهيم، 2012). باختصار، إقامة التوازن بين العقل والنقل هي ضرورة منهجية لضمان فهم متكامل ومتوازن للشريعة الإسلامية.

5. الحذر من التفسيرات المتطرفة وغير السياقية: كيف يمثل الحذر من التفسيرات المتطرفة وغير السياقية ضابطًا منهجيًا بالغ الأهمية عند توظيف العلوم الإنسانية في فهم الشريعة الإسلامية؟

يمثل الحذر من التفسيرات المتطرفة وغير السياقية ضابطًا منهجيًا بالغ الأهمية عند توظيف العلوم الإنسانية في فهم الشريعة الإسلامية فهو بمثابة صمام الأمان الذي يحمي من الانحراف عن الفهم المعتدل والوسطي للشريعة، ويضمن تقديم قراءات متوازنة تتناسب مع مقاصدها وغاياتها.

ولكن، ما الذي يجعل هذه التفسيرات المتطرفة وغير السياقية خطيرة؟ تكمن خطورة التفسيرات المتطرفة وغير السياقية في اعتمادها على قراءات سطحية للنصوص وتجاهلها للسياقات التاريخية والاجتماعية، مما يؤدي إلى استنباط أحكام لا تتفق مع جوهر الشريعة (مرداد، 1428هـ). هذا يستدعي وعيًا بالمنهجيات المعتمدة عند علماء الأمة، وتجنب التفسيرات الهوائية (الشرقاوي، 2023)، وفهمًا دقيقًا لمقاصد الشريعة (شهيد، 2015)، حيث تدعو الشريعة بطبيعتها إلى الوسطية والاعتدال، وتنبذ الغلو والتطرف (الزاهد، 2020).

عن التفسيرات غير السياقية؟ التفسيرات غير السياقية غالبًا ما تعتمد على اقتطاع النصوص من سياقاتها، وإعطائها دلالات لا تتفق مع المعاني الأصلية، وهذا يؤدي إلى فهم مبتور ومشوه للشريعة (بو زيد، 1994). فالحذر من التفسيرات المتطرفة وغير السياقية هو ضرورة منهجية تضمن تقديم قراءات متوازنة وعميقة للشريعة الإسلامية، تحافظ على وسطيتها واعتدالها، وتخدم مقاصدها وغاياتها.

ويتساءل الباحث: ألا يمثل هذا الحذر تحديًا مستمرًا يواجه الباحثين في مجال

الدراسات الإسلامية، خاصة في ظل التطورات المعاصرة وتعدد الآراء والتفسيرات؟ وهل يمكننا حقًا تجنب الوقوع في فخ التفسيرات المتطرفة وغير السياقية دون الالتزام بمنهجية علمية صارمة؟ إن الإجابة على هذه التساؤلات تؤكد على الأهمية البالغة لهذا الضابط المنهجي، وضرورة التمسك به في كل محاولة لفهم الشريعة الإسلامية.

نتائج البحث والتوصيات والمقترحات:

1. نتائج البحث:

أ. تحديات أساسية في توظيف العلوم الإنسانية: تواجه عملية فهم الشريعة الإسلامية بالاستناد إلى العلوم الإنسانية تحديات منهجية ومعرفية أساسية، تشمل: صعوبة التوفيق بين المناهج المتباينة (النقد التحليلي مقابل النص المقدس)، والتعامل مع الذاتية والموضوعية، واختلاف المفاهيم والمصطلحات بين المجالين، بالإضافة إلى ضرورة تحقيق التكامل المعرفي والشمولية، وتجنب إسقاط المفاهيم الغربية على الشريعة الإسلامية.

ب. ضوابط منهجية لتوظيف العلوم الإنسانية: لتحقيق فهم أعمق وأشمل للشريعة، يجب الالتزام بضوابط منهجية أساسية عند توظيف العلوم الإنسانية، أهمها: التأصيل الشرعي العميق والمتين، والوعي النقدي بالخلفية الفكرية، والتأصيل المنهجي للأدوات المستعارة، وإقامة التوازن بين العقل والنقل، والحذر من التفسيرات المتطرفة وغير السياقية.

ج. فوائد وإيجابيات العلوم الإنسانية: تقدم العلوم الإنسانية فوائد جمة في فهم الشريعة الإسلامية، من خلال تحليل السياقات التاريخية والاجتماعية والثقافية التي نشأت فيها النصوص الشرعية، وفهم مقاصد الشريعة وغاياتها، وتفسير دلالات النصوص وتأويلها بشكل صحيح، وتجنب الفهم الخاطئ الذي قد يؤدي إلى التحريف أو التطرف، كما تساعد على فهم التنوع والاختلاف في الفتاوى والأحكام الفقهية.

د. إمكانية الاستفادة من التفاعل بين الشريعة والعلوم الإنسانية: يمكن للمجتمعات الإسلامية الاستفادة من التفاعل بين الشريعة والعلوم الإنسانية لمواجهة التحديات المعاصرة، من خلال بناء فهم وسطي ومعتدل للشريعة، يأخذ في الاعتبار القيم الإنسانية والمصالح العليا للمجتمع، ويحقق التوازن بين الأصالة والمعاصرة، ويساهم في تحقيق الاستقرار والتقدم في المجتمعات الإسلامية.

و. إطار عملي لتفعيل توظيف العلوم الإنسانية: يقترح البحث إطارًا عمليًا ومنهجيًا متكاملًا لتوظيف العلوم الإنسانية في فهم الشريعة، يعتمد على: تطوير منهجيات

تحليلية جديدة وأصيلة، وتعزيز الوعي النقدي بالخلفية الفكرية، وتنمية القدرة على التعامل مع التفسيرات المتطرفة، وتطبيق منهجيات تحليلية تراعي المرجعية الإسلامية، وتحافظ على جوهر الشريعة وقيمها ومقاصدها.

2. التوصيات:

أ. يوصي البحث بتطوير منهجيات تحليلية جديدة وأصيلة تجمع بين الأصالة والمعاصرة، وتخدم فهم الشريعة في العصر الحديث. يجب أن تستلهم هذه المنهجيات من العلوم الإنسانية مع مراعاة الخصوصية الدينية والمرجعية الإسلامية، وأن تتجنب الإسقاط غير الواعي للمفاهيم الغربية.

ب. يوصي البحث بتعزيز الوعي النقدي بالخلفية الفكرية للباحثين في مجال الدراسات الإسلامية، وذلك من خلال تشجيع التأمل الذاتي والفحص الدقيق للمسبقات المعرفية التي قد تؤثر على فهمهم وتفسيرهم للنصوص الشرعية. يجب أن يكون الباحثون على دراية بجذورهم الفكرية والثقافية، وأن يكونوا قادرين على تجاوز المؤثرات السلبية لتقديم قراءات موضوعية ومنصفة للشريعة.

ج. يوصي البحث ببناء جسور معرفية بين الحضارات المختلفة، بهدف تحقيق التفاهم المتبادل وتعزيز الحوار البناء حول القضايا الدينية. يجب أن تتجاوز هذه الجهود التبعية أو الإسقاط غير الواعي، وأن تركز على تبادل الأفكار والمعارف بطريقة تحترم التنوع الثقافي وتحافظ على الهوية الإسلامية.

3. مقترحات البحوث المستقبلية:

تشمل البحوث المستقبلية دراســـات تطبيقية توظّف العلوم الإنسانية في تفسير نصوص شرعية محددة وتحليل أثـــر السياقات الاجتماعية على الفتوى، بالإضافة إلى تطوير مناهج للجمع بين الشريعة والعلوم الإنسانية وتقييم أثر العلوم الإنسانية على الدراسات الإسلامية، وإجـــراء مقارنات بين مناهج فهم الشريعة وتجارب توظيف العلوم الإنسانية، مع التركيز على تطـــوير أدوات تحليلية جديدة واستكشاف دور التكنولوجيا وتأثير الفكر الغربي، مع توجيه الباحثين للتركيز على التطبيق والمقارنة وتطوير المناهج والتحلي بالروح النقدية.

المراجـــــع :

1. أبو رمان، محمد. (2017). آفاق السلام السياسي في إقليم مضطرب: الإسلاميون وتحديات ما بعد الربيع العربي. عمان: مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق. ص177.

2. أبو زيد، نصر حامد. (1994). نقد الخطاب الديني. الطبعة الثانية. سينا للنشر. القاهرة، جمهورية مصر العربية. ص238.
3. أبو زيد، نصر حامد. (1990). مفهوم النص: دراسة في علوم القرآن. الناشر مؤسسة هنداوي. يورك هاوس، شييت ستريت، وندسور، DD SL41، المملكة المتحدة. صدرت النسخة عن مؤسسة هنداوي عام 2023. ص348.
4. أركون، محمد. (1998). قضايا في نقد العقل الديني كيف نفهم الإسلام اليوم؟ (ترجمة وتعليق: هشام صالح). الطبعة الأولى. دار الطليعة للطباعة والنشر. ص335.
5. إبراهيم، فراس. (2012). الدراسة الموضوعية للحديث وتوظيفها في تفاعل المجتمع مع السنة النبوية. مجلة كيرالا، 3 (1)، 147-153.
6. الخلف، عواد وقاسم علي سعد. (2015). الجامعون بين العلوم الشرعية والعلوم التجريبية. الطبعة الأولى. جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم. المجلس الوطني للإعلام بدولة الامارات. ص789.
7. الخولي، يمنى طريف. (2012). مشكلة العلوم الإنسانية: تقنينها وإمكانية حلها. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. ص147.
8. الزاهد، مصطفى. (2020). ضبط مفهوم الاختلاف الفقهي وأثره في رقي المجتمعات الإسلامية. مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث، 10 (3)، 174-193.
9. الزيان، رمضان إسحاق. (2002). الحديث الموضوعي: دراسة نظرية. مجلة الجامعة الإسلامية، 10 (2)، 207-248.
10. الصباغ، عبد اللطيف الشيخ توفيق الشيزاري. (2007). دعوة إلى كلمة سواء بين المذاهب الإسلامية. محاضرة عامة ألقيت في مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة عام1428هـ/ 2007م
11. الصبيح، عبدالله بن ناصر. (2011). توظيف التأصيل الإسلامي لعلم النفس في تدريس علم النفس. إسلامية المعرفة،17 (65)، 73-93.
12. الطريقي، عبدالله بن عبدالمحسن بن منصور. (2011). خلاصة تاريخ التشريع ومراحله الفقهية. مؤسسة الجريسي للتوزيع. ص188.
13. العبيدي، حمادي. (1992). الشاطبي ومقاصد الشريعة. الطبعة الأولى. دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع. ص331.
14. العلواني، طه جابر. (2001). مقاصد الشريعة: دراسة في الأصول والمناهج. الطبعة الأولى. دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان. ص190.
15. العايب، يوسف. (2016). السياق الثقافي ودوره في إنتاج المعنى وتوجيه دلالة النص. مجلة الآثار، 27، 109-120.
16. عبة، رشيدة، وسيد أحمد طيبي، وعبد النور بورراش، وغنيمة هارون، ونادية بويدغاغن، ونعيمة بن صالح. (2017). إبستيمولوجيا العلوم الإنسانية في الفكر العربي والفكر الغربي المعاصر. الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية. ص238.
17. غيدنز، أنتوني. بمساعدة كارين بيردسال. (2005)، علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، الطبعة الأولى. المنظمة العربية للترجمة. (ترجمة: فايز الصباغ). ص804.
18. قنصوه، صلاح. (2007). الموضوعية في العلوم الإنسانية، عرض نقدي لمناهج البحث. دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع. ص416.
19. الشرقاوي، الشيخ أسامة صلاح. (2023). فقه الالتزام المقارن: مقاطع مختارة من الموسوعة الفقهية الكويتية. ص146-171.
20. شهيد، محمد. (2015). مقاصد الشريعة في إشكالية التعريف. مؤسس مؤمنون بلاحدود للدراسات والأبحاث. ص18.
21. صالح، أيمن علي. (2018). التجديد الأصولي المعاصر: كتاب "التجديد الأصولي" نموذجا. إسلامية المعرفة، 14 (30)، 146-170.

22. سلمان، ناصر، وسطحي، سعاد. (2005). منهجية إعداد البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإسلامية. دار السلام للنشر والتوزيع. جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية. ص251.
23. سليمان، هاني. (2020). نمذجة العلاقات السببية بين الذكاء الانفعالي والتحيز المعرفي والقدرة على اتخاذ القرار لدى عينة من طلاب الجامعة. المجلة التربوية، (76)، 2308-2353.
24. خضير، علي حميد. (2014). دلالة السياق في النص القرآني (أطروحة ماجستير) في اللغة العربية وآدابها. الأكاديمية العربية في الدنمارك. ص159.
25. دنيا، شوقي أحمد. (1993). علماء المسلمين وعلم الاقتصاد ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد. دار معاذ للنشر والتوزيع. ص206.
26. باوادي، عبد الله أحمد مبارك. (2018). المَوضُوعيَّة في دراسة الأديان: إشكالية المفهوم والمصطلح. مجلة أفكار، 20(1)، 229-284.
27. بوكرالدة، زواوي. (2010). العلوم الإنسانية: وافاق البحث في مناهجها. مجلة الكلمة، 17 (69)، 37-46.
28. مبروك، الدعدر. (2021). وسطية المقاصد الشريعة في فهم الأحاديث النبوية وضرورته المعاصرة. المجلة، 25 (5)، 145-167.
29. مرداد، فؤاد صدقة. (1428هـ-1429هـ). القواعد والضوابط الفقهية عند الإمام ابن القيم في فقه الأسرة (رسالة دكتوراه) في الفقه. جامعة أم القرى كلية الشريعة والدراسات الاسلامية. قسم الدراسات العليا الشرعية. ص993.
30. النعيم، محمد أحمد إبراهيم. (2015). أثر العلاقة بين أصول الفقه وأصول النحو في استنباط الأحكام الشرعية (رسالة ماجستير). جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. ص90.
31. وزاري، أحمد. (2020). الأسلوبية وتحليل النصوص الأدبية: دراسة في الآليات والإشكالات. مجلة القارئ للدراسات الأدبية والنقدية واللغوية، 20 (24)، 7-20.
32. يجيوي، عبد الرحمن. (2019). التكامل المعرفي بين العلوم اللغوية والعلوم الشرعية عند الشاطبي. دراسات، 17 (63)، 306-320.
33. حسين، عقيلة. (2012). التكامل المعرفي في المنظومة التعليمية الجامعية: مقاربة تأصيلية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها. مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية.
34. ريان، نزار عبد القادر. (2002). منهج تحليل النصوص في السيرة النبوية. مجلة الجامعة الإسلامية.
35- Hallaq, W. B. (2005). The origins and evolution of Islamic law. Cambridge University Press.

المواقع الإلكترونية:

- إسماعيل، بليغ حمدي. (2023، 17 مايو). رَكَائِزُ تَجْدِيدِ الخِطَابِ الدِّيْنِيّ في ضوء التوجهات المعرفية المُعَاصِرَةِ. موقع الصحيفة. تم الاسترجاع من (https://www.assahifa.com).
- الودعان، وليد بن فهد. (2017). فهم المقاصد ووجوب الاجتهاد في اللغة. شبكة الألوكة. تم الاسترجاع من (https://www.alukah.net/sharia).
- الحربي، أحمد بن سعد الخطابي. (2017). هل العلوم الشرعية من العلوم الإنسانية؟ شبكة الألوكة. تم الاسترجاع من (https://www.alukah.net/sharia/0/123128).
- حسان، حسان عبد الله. (2018). قراءة في كتاب التكامل المعرفي: أثره في التعليم الجامعي وضرورته الحضارية (تحرير: رائد عكاشة). إسلامية المعرفة، 23 (91)، 141-162. تم الاسترجاع من (https://search.emarefa.net/detail/BIM-821082).